

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون



الجلسة 9797

الثلاثاء، 3 كانون الأول/ديسمبر 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيدة توماس - غرينفيلد	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينزيا
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	الجزائر	السيد قواوي
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	سلوفينيا	السيدة باوداش كوريت
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	سيراليون	السيد سوا
	الصين	السيد فو كونغ
	غيانا	السيدة بيرسود
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	موزامبيق	السيد فرنانديس
	اليابان	السيد يامازاكي

جدول الأعمال

المرأة والسلام والأمن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



24-37618 (A)



افتُتِحت الجلسة الساعة 10/00.

الإعراب عن الشكر للرئيس المنتهية ولايته

ممکن. في باكستان، دافعت ملالا يوسفزاي عن حق الفتيات في التعليم دون أن تردعها محاولة اغتيال. وهي لا تزال أصغر حائزة على جائزة نوبل للسلام على الإطلاق. في السويد، حفزت غريتا ثونبرغ الملايين من خلال حركة "أيام الجمعة من أجل المستقبل" لمواجهة أزمة المناخ. في الصومال، تعمل إلواد علمان على إعادة تأهيل الأطفال المجندين، مع تمكين الشباب الآخرين للمساعدة في منع التطرف العنيف. وبيكرنا هؤلاء القادة المتميزون بأن التحول يتطلب مخالفة الوضع الراهن. يجب أن نعتمد مناهج جديدة لتنشئة جيل جديد من القادة - لا سيما الشابات والفتيات - الذين يتصدرون عملية إعادة تشكيل هيكل السلطة والنهوض بالسلام.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعنتم هذه الفرصة لأشيد، باسم مجلس الأمن، بسعادة السيدة باربرا وودوارد، الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة، على عملها في رئاسة المجلس لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. وأنا على ثقة بأنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس عندما أعرب عن عميق التقدير للسفيرة وودوارد وفريقها على ما أبدوه من حنكة دبلوماسية فائقة في إدارة أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المرأة والسلام والأمن

ويدعو موجز السياسات الذي أعده الأمين العام بشأن خطة جديدة للسلام إلى تفكيك النظم الأبوية الراسخة التي تديم عدم المساواة والإقصاء. وهو يؤكد على الحاجة الملحة إلى إعادة تصور هيكل السلطة العالمية ووضع النساء والفتيات - وخاصة الشابات - في قلب جهودنا لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع وانعدام الأمن. وإذا لم نتحرر من المعايير الأبوية، سيبقى السلام الحقيقي والأمن الشامل بعيد المنال. وفي هذا السياق، فإن الدعم القوي للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79) يمكن أن يحدث تحولاً. ويشدد الميثاق على أهمية ضمان إدماج قيادة المرأة ومشاركتها في جميع جوانب منع نشوب النزاعات واستدامة السلام. كما أنه يؤكد من جديد التزامنا الجماعي بالاستثمار في الشابات كصانعات تغيير في السعي لتحقيق السلام المستدام.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمتي الإحاطتين التالي اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، والسيدة تهاني عباس، المديرية التنفيذية لمنظمة نورا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيدة ديكارلو.

السيدة ديكارلو (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الولايات المتحدة على تنظيم هذا الاجتماع بشأن القيادة بين الأجيال بشأن

المرأة والسلام والأمن.

وأود أن أسلط الضوء على ثلاثة مجالات رئيسية في النهوض بالقيادة بين الأجيال - تيسير الحوارات، وتعزيز عمليات السلام الشاملة، والاستثمار في القيادة النسائية الشابة.

في جميع أنحاء العالم، السلام في حالة محفوفة بالمخاطر. نحن نواجه عنفاً متزايداً وتهديدات متنوعة للسلام والأمن - من أزمات المناخ إلى الحروب الهجينة. إننا نرى تنامياً في التنافس الجيوسياسي والاستقطاب، ومع ذلك تنقلص سبل الحوار الدبلوماسي الهادف. وفي خضم تلك الأزمات، تثبت الشابات بانيات السلام أن عالمنا أفضل

أولاً، تتطلب معالجة نزاعات اليوم رؤى استشرافية مشتركة على نطاق واسع داخل المجتمعات وتتجاوز الأجيال. وتعد الحوارات بين الأجيال فرصاً مهمة لبناء الثقة والتعبير عن التطلعات المشتركة. ففي تشاد، على سبيل المثال، دعم صندوق بناء السلام منصات

العام مؤخراً في الذكرى الثامنة لاتفاق السلام النهائي لعام 2016 لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم، تدعم بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا النساء والرجال الكولومبيين من جميع الخلفيات ومن كافة الأعمار، وتتصدى لوصم المقاتلين السابقين في مناطق إعادة الإدماج. وقد رأيت هذا العمل عن قرب عندما زرت منطقة أغوا بونيتا لإعادة الإدماج في جنوب غرب كولومبيا. وفي اليمن، نظم مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مشاورات من أجل رؤية تصاعدية لعملية سلام شاملة. وقد عزز ذلك من تحالفات المناصرة بين المجموعات النسائية وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك الشباب والزعماء التقليديين، وعزز كذلك من الأصوات المحلية المتنوعة وأعاد صياغة الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن كأولوية مجتمعية أوسع نطاقاً بدلاً من مجرد قضية نسائية.

ثالثاً، يجب أن تتماشى استثماراتنا مع أولوياتنا. ولا بد من توفير موارد كبيرة ومستدامة لدعم الشابات بانيت السلام وضمان ازدهار عملهن. وفي الصومال، وبفضل مبادرة صندوق بناء السلام، عمل الشباب والشابات معاً في الصومال لإدارة قنوات المياه وترميمها عبر خطوط العشائر، وتجاوز المظالم التاريخية والتخفيف من حدة النزاعات بين العشائر بسبب ندرة الموارد.

وفي السلفادور، قام مشروع آخر لصندوق بناء السلام بتمكين الشباب المهمشين من قيادة العمل المجتمعي. وقد أصبح ذلك ممكناً من خلال دمج الشباب في اللجان البلدية لمنع العنف. ويسرت اللجان المشاورات مع الجهات الفاعلة في الحكم المحلي ووفرت التدريب على القدرات للشباب المهمشين.

ويتطلب نجاح هذه الجهود دعماً مالياً أكثر قوة وثباتاً من المجتمع الدولي. والاستثمار في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ليس خياراً. فهو ضرورة لمنع نشوب النزاعات وتحقيق السلام المستدام والشامل.

وفي مواجهة التحديات غير المسبوقة التي تواجه السلام والأمن العالميين، تتصور الشابات في جميع أنحاء العالم عالماً يسوده العدل

الحوار المحلية التي جمعت رابطات الشباب مع السلطات التقليدية لحل النزاعات سلمياً وقيادة حملات الوقاية. والتزمت مختلف الشابات والشباب وشيوخ المجتمع بالواجبات والمسؤوليات في ميثاق موقّع بين الأجيال. وعززت المنصة التماسك الاجتماعي وخففت من التوترات والنزاعات بين الطوائف في منطقتي نيا بندي وباره سارة. وفي غامبيا، جمعت الحوارات في المناطق النهرية الثلاث بين السلطات الوطنية والمحلية والشرطة والوزارات والشباب لتعزيز الثقة. وشمل ذلك برامج إرشادية تقودها سياسيات من أجل الشابات ممن يترشحن للمناصب. وتعزز الحوارات مشاركة النساء والشباب في العمليات والإصلاحات الوطنية الجارية. كما ساعد هذا الحوار بين الأجيال على تحسين العلاقة بين الشباب وقوات الأمن.

ثانياً، لا يمكن تحقيق السلام من خلال الصفقات التي تعقدها النخب وحدها. إن النهوض بعمليات سلام شاملة ومتعددة المسارات تعطي الأولوية لمجموعات متنوعة من النساء، بما في ذلك الشابات، وتعزز قيادتهن وحقوقهن على كل المستويات أمر ضروري للبنية التحتية المملوكة محلياً من أجل السلام. ونحن ندرك المشهد المتنوع والمتغير للوساطة اليوم. وخلال المناقشة السنوية المفتوحة لهذا العام حول المرأة والسلام والأمن (انظر S/PV.9760)، أطلق الأمين العام تعهده المشترك بشأن مشاركة المرأة في عمليات السلام. وتدعو هذه المبادرة مختلف الجهات الفاعلة في مجال الوساطة، بما في ذلك الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية، للانضمام إلى الأمم المتحدة في اتخاذ إجراءات ملموسة لضمان مشاركة المرأة في عمليات السلام. ونحث جميع أصحاب المصلحة على التقدم والتوقيع على التعهد.

ونحن نعلم أن عمليات الوساطة التي تشمل النساء والمجتمع المدني بشكل منهجي من المرجح أن تولد ملكية وطنية ودعماً أقوى لتسوية تفاوضية. ولا يمكننا التحرك نحو عمليات سلام أكثر شمولاً ودواماً إلا من خلال الجهود الجماعية. وتدعم الأمم المتحدة بنشاط الجهود المتعددة المسارات التي تعزز السلام من القاعدة إلى القمة، مع التركيز على القيادة النسائية الشابة. في كولومبيا، حيث مثلت الأمين

البعض، حيث يصبح الاستقطاب أكثر ترسخاً. ومن واجبنا الجماعي أن نكرم تضحياتهم في النضال من أجل السلام، وأن نحافظ على كرامة الإنسان، وأن نساعد كل السودانيين في بناء مستقبل يسوده السلام. وللقيام بذلك، يجب تعريف ثلاثة مجالات رئيسية ارتبطت فيها المرأة بالسلام والأمن في السودان.

أولاً وقبل كل شيء، كانت النساء في الخطوط الأمامية للاستجابة للنزاعات. لقد كانت النساء، والشابات على وجه الخصوص، في طليعة من حققوا التقدم في السودان. والجدير بالذكر أنهن قدن الثورة السلمية في عام 2019، ونحن واصلنا حمل رغبتنا في سودان صحي وآمن وعادل. وفي هذه النسخة الأخيرة من الحرب، قادت النساء السودانيات الطريق كأول المستجيبين للاحتياجات الإنسانية وفي إيجاد طرق لتهدئة النزاعات. وأنشأت النساء السودانيات شبكات للمقاومة مثل غرف الاستجابة لحالات الطوارئ، حيث قمن بتصميم آليات إنسانية توفر الخدمات الطبية والحضانات والمطابخ المجتمعية وغيرها للنساء والفتيات في جميع أنحاء السودان. وتؤدي شبكات المقاومة هذه دوراً أساسياً في تمكين النساء وتزويدهن بالقدرة على الاستجابة للنزاع بطرق مبتكرة وقابلة للتكيف. وتقود النساء والشباب آليات الاستجابة، مما يدعم المبادرات التي تقودها محلياً والتي سبقت النزاع الحالي إلى الجهود المبذولة خلال ثورة 2019.

ثانياً، إن دعم النساء بانيات السلام قبل الأزمات وأثناءها وبعدها يؤدي ثماره في تحقيق السلام. هناك حاجة ماسة لمواصلة العمليات لدعم الحوار المحلي، والوصول إلى النساء ودعمهن حتى في خضم الأزمات. عندما اندلعت الحرب في السودان، وجدنا أن النساء اللاتي شاركن في عمليات التهدئة والحوار على المستويات المحلية قبل الحرب قد استخدمن مهارتهن وقدراتهن في التوسط والتفاوض وإدارة التوترات والنزاعات في مجتمعاتهن أثناء الحرب. وفي أماكن مثل ديلينغ، جنوب كردفان، كانت المجتمعات المحلية مستعدة بالفعل لقبول تولي المرأة للقيادة، خاصة فيما يتعلق بالنساء الأصغر سناً. بعد ذلك، كانت النساء على استعداد للدفاع عن حقوقهن وإشراكهن في المناقشات حول مستقبلهن. لكن، وبسبب الحاجة الإنسانية الهائلة، حوت 64 في

والسلام ويطالبن به. ونحن نقرب من الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للقرار 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن، والذكرى السنوية الثلاثين لإعلان ومنهاج عمل بيجين، يجب أن نفتح الأبواب أمام الجيل القادم. يجب أن نعمل معاً على تنمية القيادة من الألف إلى الياء، وأن نضع الشباب وحقوق المرأة في صميم جهودنا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة عباس.

السيدة عباس (تكلمت بالإنكليزية): أتقدم بأسمى آيات التحية لأعضاء المجلس. وأود أن أعرب عن امتناني للدعوة والفرصة الثمينة لمخاطبة المجلس اليوم حول موضوع قيادة المرأة، وأهمية الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، والحالة الراهنة في السودان.

اسمي تهاني عباس، وأنا مدافعة عن حقوق الإنسان للمرأة ومدافعة عن السلام. وأركز على تعزيز وصول المرأة إلى نظام العدالة وإدماجها فيه وتقديم المساعدة القانونية والموارد للنساء الناجيات من العنف الجنسي والجنساني. إن التزامي بحقوق المرأة وإشراكها في السلام متجذر في تاريخي الشخصي في العمل مع الناجيات من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي لعقود من الزمن، كما أنني هربت من الخطر على قدمي بينما كانت الحرب تمطر من حولي. إن الأفكار التي أشاركها هنا مستوحاة من تجارب ووجهات نظر العديد من الزميلات والشريكات السودانيات، لكن الآراء التي أعبر عنها هي آرائي الخاصة. وأود أن أتوقف لحظة لأعترف وأحيي جهود جميع الذين أبرزوا محنة النساء والفتيات في السودان والحالة الراهنة التي ما زلنا نجد أنفسنا فيها بعد أكثر من عام من الحرب.

وإذ أتكلم عن أهمية المرأة والسلام والأمن، أشجع الأعضاء على أن يضعوا في اعتبارهم سبب ما يحدث في السودان. الشعب السوداني يتضور جوعاً بسبب الحرب الدائرة. إنهم يتعرضون للقصف والحرق من قراهم. النساء يتعرضن للاعتداء والاعتصاب في حال بقائهن في منازلهن أو أثناء فرارهن أو لجوئهن إلى الملاجئ. ومع قدوم موسم الأمطار، نشهد استقطاب الإخوة والأخوات السودانيين ضد بعضهم

في الخطوط الأمامية، مثل المجموعات التي تتخبط في التأثير على الرتب داخل الأطراف المتحاربة، مثل مجموعة أمهات السلام في النيل الأزرق.

ثالثاً، نحتاج إلى شركاء مع الشابات في السودان ومن أجلهن يمكنهم المساعدة في ضمان إدماج وجهات نظر الشباب، وخاصة منظورات الشابات، بشكل هادف في الحوار على جميع المستويات فيما يتعلق بإنهاء الحرب وبناء مستقبل بلدا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة عباس على إحاطتها. أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة.

أود أن أشكر وكيل الأمين العام السيدة ديكارلو على رؤاها الثاقبة، كما أشكر مقدمة الإحاطة، ممثلة المجتمع المدني، السيدة تهاني عباس، على شهادتها القوية وتوصياتها هنا اليوم.

قبل 13 عاماً، حصلت ثلاث نساء على جائزة نوبل للسلام، وهن الرئيسة إلين جونسون سيرليف وليماه غبوي، من ليبيريا، وتوكل كرمان من اليمن. هناك صورة لهن يداً بيد وهن يحتفلن بإنجازهن التاريخي، عمر إحداهن يتجاوز عمر الاثنتين الأخريين مجتمعتين، وهي قائدة محنكة تشكلت حياتها على مدى عقود من النضال والانتصار، والأخريتان أشعلتا بشبابيهما وطاقتيهما حركات من أجل العدالة والمساواة.

وتعكس الصورة حقيقة قوية مفادها أن التحديات المستعصية التي تواجه السلام والأمن تتطلب حكمة مكتسبة بشق الأنفس ومنظورات جديدة، وأرضية ثابتة وطاقة لا حدود لها، وفهماً عميقاً للماضي وأمل لا يلين في المستقبل. وبعبارة أخرى، يتطلب الأمر وجود نساء ناشطات وذوات خبرة في مجال بناء السلام، ينحدرن من القواعد الشعبية وعلى المستويات المحلية والوطنية والدولية، للعمل في شراكة. مع ذلك، وعلى الرغم من الأدلة الوافرة على أن المجتمع يستفيد من تلك التحالفات، وعلى نطاق أوسع من المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة لجميع النساء والفتيات في عمليات بناء السلام، فإن النساء، وخاصة الشابات

المائة من منظمات المجتمع المحلي و 84 في المائة من المنظمات غير الحكومية تركيزها الآن إلى الاستجابة الإنسانية، مما ترك فجوة في هذه الجهود الحاسمة خلال الحرب.

ثالثاً، يمكن إدراج خبرات النساء المدنيات رسمياً في عمليات الحوار التي تؤثر على مصيرهن.

لقد كنت عضواً في مجموعة طُلب منها الانضمام إلى جهود الوساطة التي تقودها الولايات المتحدة، والمعروفة باسم "متحالفون من أجل تعزيز عملية إنفاذ الحياة والسلام في السودان"، والتي اجتمعت في سويسرا في آب/أغسطس، إلى جانب أكثر من 12 من أخواتي السودانيات، أكثر من نصفهن من الشابات. وقدمنا المشورة للمبعوث الخاص للولايات المتحدة الأمريكية للسودان وأعضاء آخرين في هذه العملية بشأن ترتيب الأولويات ووضع الحلول. ما رأيانه هو أننا قدمنا فهماً أفضل بشأن احتياجات الناس داخل البلد، إلى جانب الخبرة في كيفية إيجاد حلول على أرض الواقع. ونواصل إبلاغ اللجان الفنية بشأن احتياجات الناس وسبل دعم أخواتنا وإخواننا السودانيين. وبدون هذا النوع من المشاركة على كل مستويات الحوار، لن نرى السلام الدائم الذي يريده الشعب السوداني ويستحقه.

وإذ ندخل هذه الحقبة الجديدة للمرأة والسلام والأمن، أدعو المجلس إلى تقديم الدعم المستمر للنساء اللواتي يناضلن من أجل السلام والأمن كل يوم. وعلى الرغم من صعوبة الأمر من الناحيتين اللوجستية والسياسية، فإن القرارات المتخذة في إطار الأمم المتحدة سيكون لها أثر مباشر على حياة السكان السودانيين والنساء بانيات السلام في جميع أنحاء العالم. مع ذلك، أقدم بعض التوصيات للنظر فيها.

أولاً، نحن بحاجة إلى الحماية والدعم للنساء في الخطوط الأمامية للنزاعات، كضحايا ومستجيبين أوائل. يجب أن نستمر في دعم النساء في الخطوط الأمامية في السودان اللواتي يقدن جهود المساعدة الإنسانية والتهدئة، حتى مع استمرار الأزمة.

ثانياً، نحتاج إلى دعم مستمر لبناء السلام من النساء قبل الأزمات وأثناءها وبعدها. إن أفضل ما لدينا من أصول لوقف الحرب موجودات

مباشر ومساعدة النساء اللاتي يعانين منها على التعافي. على سبيل المثال، في هايتي، يساعد برنامج منع العنف المجتمعي التابع لوكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة المنظمات في تقديم الخدمات الطبية والنفسية والاجتماعية والقانونية للناجين من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، ويدفع باتجاه إجراء إصلاحات ملموسة في كيفية تعامل النظام القضائي مع هذه الحالات.

في جميع أنحاء العالم في أوكرانيا، سعى مكتب قضايا المرأة العالمية التابع لوزارة الخارجية إلى مواجهة استخدام روسيا الشنيع للعنف الجنسي كسلاح حرب، ودعم المجتمع المدني المحلي ومنظمات حقوق المرأة وتحسين مسارات الإحالة وخدمات الدعم النفسي وتوعية الناجيات وغير ذلك. والأهم من ذلك كله، نحن ملتزمون بالإصغاء إلى المتضررين من النزاع وإلى المنظمات التي تقودها النساء والشباب في الخطوط الأمامية للتصدي له. ونحن ملتزمون بالجمع بين هؤلاء القادة حتى يتمكنوا من الاستماع إلى بعضهم البعض والتعلم من بعضهم البعض.

وهذا يقودني إلى الأمر الثاني الذي يجب أن نفعله، وهو زيادة فرص الحوار، بما في ذلك بين الأجيال. كثيراً ما نضع النساء في منافسة مع بعضهن البعض. نحن نترك مقعداً واحداً على الطاولة لامرأة واحدة، ونزرع الشقاق بدلاً من أن نزرع المجتمع بين الأجيال وعبر الأجيال. يجب علينا أن نسحب كراسي متعددة للنساء من مختلف الخلفيات والخبرات والقدرات، بل والأعمار. أفكر، على سبيل المثال، في العمل الذي قمنا به في السودان، بما في ذلك دعم شبكة المراقبين المواطنين الشباب. ويأتي أعضاء هذه المجموعة الاستثنائية من الناشطين الشباب وقادة المجتمع المدني من مختلف الأجيال من كل ولاية من ولايات السودان الثماني عشرة، حيث يقدمون تقاريرهم مباشرة من مناطق النزاع ويعملون على المستوى الشعبي لدعم الشفافية وحقوق الإنسان والانتقال بقيادة مدنية.

لقد تكلمت عن الكيفية التي نرى فيها التاريخ يعيد نفسه في السودان. ولهذا السبب نحتاج إلى نساء عايشن ذلك التاريخ لكي يعملن

وكبار السن، يتأثرن بشكل غير متناسب بالنزاع، كما أنهن يمثلن تمثيلاً منقوصاً في أروقة السلطة، بدءاً من الحكومات المحلية وصولاً إلى المنظمات المتعددة الأطراف مثل هذه المنظمة.

إننا نجتمع وسط سلسلة من المناسبات السنوية. ونحتفل في الأسبوع المقبل بمرور 76 عاماً على صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي كرس الكرامة المتأصلة والمساواة في جميع الناس. ونحتفل في العام المقبل بمرور 25 عاماً على إقرار الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، و 30 عاماً منذ أن سافرت السيدة الأولى آنذاك هيلاري رودهام كلينتون إلى بيجين وأعلنت أن حقوق المرأة هي حقوق الإنسان وحقوق الإنسان هي حقوق المرأة. ولكن بقدر ما يدور اجتماع اليوم حول التأمل، فهو أيضاً حول التجديد. وبينما نتطلع إلى المستقبل، يجب أن نسأل أنفسنا كيف يمكننا تمكين بناء السلام من النساء والشابات وكبار السن على حد سواء وتيسير التعاون بينهن. كيف نضمن أن يكمل المجتمع الدولي جهودهن، مع إعطاء الأولوية لا للتمثيل فحسب، بل للعمل الملموس بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن؟

يجب أن تبدأ جهودنا بتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحاً للنساء المتأثرات بالنزاع - انعدام الأمن الغذائي الذي يواجهه مئات الملايين حول العالم، النساء والفتيات اللواتي قد يتوقن بالفعل إلى الإرشاد ولكنهن بحاجة أولاً وقبل كل شيء إلى معرفة من أين تأتي وجبتهم التالية. يجب أن نتصدى لواقع العنف الجنسي، الذي كثيراً ما يُستخدم كسلاح ضد بناء السلام والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، ولكن أيضاً ضد المواطنين العاديين، بمن فيهم الأطفال. يجب أن نعالج عدم المساواة في التعليم الذي يبقي الفتيات خارج المدرسة في كل مكان من أفغانستان إلى السودان، مما يعيق قدرتهن على القيادة وكذلك على كسب المال وصياغة مستقبل اقتصادي مستقر لهن ولأسرهن.

إن المرأة هي المفتاح لمنع الدوافع الأساسية لانعدام الأمن الغذائي والعنف الجنسي وعدم المساواة في التعليم، ولكن لا يمكننا أن نتوقع من الأشخاص الذين يعانون من هذه العلل أن يجتهدوا في ذلك ببساطة. من جانبها، سعت الولايات المتحدة إلى مواجهة تلك التحديات بشكل

الاستثمار والمبادرة والتنفيذ في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. واليوم أكرر تلك الدعوة، لأننا إذا زدنا بالفعل التمويل والإرادة السياسية والعمل الملموس بشأن المرأة والسلام والأمن، يمكننا أن نحقق سلاما أكثر دواما للنساء والفتيات ولنا جميعا.

استهللت ملاحظاتي في أوصلو بصورة لثلاث نساء - أكبرهن في السبعينات من العمر وأصغرهن في أوائل الثلاثينات يدا بيد. دعونا اليوم نحذو حذوهن، ونشك سواعدنا مع بعضنا البعض لإنشاء المزيد من التحالفات كتلك التي أقيمت على تلك المنصة قبل 13 عاما، من خلال تلبية الاحتياجات الفورية للشابات والمسنات اللاتي يواجهن الصراع والاستماع إلى الموجودات على أرض الواقع، والمساعدة في إقامة شراكات بين بناة السلام الناشئين وذوي الخبرة، الذين تتحد تجاربهم الفريدة لتوليد جزء أكبر من كل أجزائه، والاستفادة من شجاعة وتصميم العديد من النساء صانعات السلام في جميع أنحاء العالم لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في بلداننا وهنا في الأمم المتحدة.

أستأنف مهامتي بصفتي رئيسة للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على كلماتكم الرقيقة في وقت سابق، وأن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والسيدة عباس على إحاطتهما الإعلاميتين اليوم. إن المملكة المتحدة راسخة في التزامها بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ويدورها الحاسم في استدامة السلام. هناك ثلاث أولويات أريد التركيز عليها اليوم.

أولاً، المشاركة. يجب أن نلتزم بإعلاء أصوات النساء من جميع الخلفيات وتعزيز مشاركتهن النشطة في عمليات السلام والأمن، وكذلك جميع جوانب الحياة السياسية والمدنية، وفي هذا السياق، يلهمني أن أرى قائمة اليوم تضم 100 امرأة لعام 2024 نشرتها هيئة الإذاعة

مع الأجيال المقبلة للمساعدة في رسم مسار جديد وإحلال سلام أكثر استدامة.

أخيراً، إننا إذ نعمل على إزالة الحواجز المنهجية التي تعترض قيادة المرأة والجمع بين النساء الناشطات والتمكنات في بناء السلام، يجب علينا أيضاً أن نعمل على التنفيذ الكامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على نطاق أوسع، وأن يبدأ ذلك في بلداننا، التي ينبغي أن يكون لكل منها خطة عمل وطنية شاملة للموارد لتعزيز الخطة. ويجب علينا أيضاً أن نشارك عبر الحكومات والقطاعات والمؤسسات، بما في ذلك من خلال جهود كحملتنا الأخيرة لإنشاء مراكز امتياز للمرأة والسلام والأمن، فضلاً عن المبادرات التي تقودها البلدان التي تتسق المبادرات المحلية والوطنية والإقليمية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

بالطبع يجب علينا أيضاً أن نواصل ذلك العمل في المنظمات المتعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، قبل خمس سنوات، دعت مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن الأمم المتحدة إلى جعل المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة شرطاً في جميع أفرقة الوساطة وعمليات الانتقال السياسي وعمليات السلام التي تقودها أو تشارك في قيادتها. ومع ذلك، في العام الماضي، كان عدد النساء أقل من واحدة من كل خمسة مفاوضين في عمليات السلام التي تقودها أو تدعمها الأمم المتحدة، وفي عملية واحدة فقط من هذه العمليات كانت هناك امرأة في أحد أفرقة الوساطة التي تقودها الأمم المتحدة. وبالطبع، لا يزال يتعين على النساء هنا في الأمم المتحدة التغلب على أعلى الحواجز الزجاجية. وإنني فخورة بأن بعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة ما برحت ترأسها امرأة طوال السنوات الخمس عشرة الماضية، وأشعر بالامتنان لأن المرشح الذي سيتسلم الراية مني امرأة أيضاً.

لكننا بحاجة إلى رؤية هذا التمثيل عبر خليج السلاحف وحول العالم. ويجب على الأمم المتحدة أن تفعل المزيد لتمكين النساء من بناء السلام داخل مؤسساتنا، بما في ذلك الشابات والمسنات، اللواتي تدفع منظوراتهن الفريدة والقيمة بعمليات السلام إلى الأمام. ولهذا السبب، دعوت في وقت سابق من هذا العام إلى اتباع نهج ثلاثي يزيد

بالكامل. وسيساعد تعهد الأمين العام المشترك في إعطاء الأولوية لمشاركة المرأة في عمليات السلام على سد تلك الفجوة في التنفيذ، ولكن لا يزال تعين فعل لكثير. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى الانتقال من الأقوال إلى الأفعال.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نشكر المملكة المتحدة على ترؤسها مجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الحافل بالأعمال، ونتمنى لوفد الولايات المتحدة كل النجاح وهو يبدأ رئاسته للمجلس هذا الشهر.

ونشكر وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو على تقاسمها معنا تقييمها لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ونلاحظ أيضا إسهام ممثلة المجتمع المدني في مناقشة اليوم.

في عالم اليوم، لا تشكل المرأة سوى شريحة ضعيفة من السكان تحتاج إلى الحماية أثناء الصراعات المسلحة. ومن الصعب تصور عمليات حسم النزاعات وبناء السلام، بما في ذلك حماية الأطفال والمسنين، فضلا عن إعادة إدماج ضحايا الصراع في المجتمع، بدون الأخذ في الحسبان إسهام المرأة فيها. وتحتاج الأمم المتحدة إلى تهيئة ظروف منصفة لمشاركة المرأة والرجل في عمليات حفظ السلام على جميع المستويات على أساس إعلان وبرنامج عمل بيجين والقرار 1325 (2000).

نعتقد أن أكبر إسهامات المرأة قيمة في حفظ السلام تقدمها النساء المقيمات في المناطق المتأثرة بالصراعات. وفي الوقت نفسه، لا بد من أن تكون نهج المجلس عملية المنحى. وينبغي لهذه النهج أن تأخذ في الحسبان الخصائص الثقافية للبلدان والمناطق المعنية. ومن المهم تحاشي اتباع النهج والتركيبات الأيديولوجية التي لا تراعي خصائص كل بلد، أو فرض مصالح المانحين أو الجهات الفاعلة الخارجية الأخرى.

يثير ذلك تساؤلات حول فعالية الفكرة المقترحة لوضع استراتيجية طويلة الأجل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على مدى السنوات الخمس والعشرين المقبلة. يتسم عالم اليوم المتعدد الأقطاب بتقلبات

البريطانية. وتعمل المملكة المتحدة، على سبيل المثال، مع القيادات النسائية الأفغانية لمناقشة الخطوات الملموسة لدعم إدماج المرأة في مستقبل أفغانستان. وفي تشرين الأول/أكتوبر، حضر وزير شؤون المحيطين الهندي والهادئ في بلدي المؤتمر الدولي المعني بالمرأة والسلام والأمن في الفلبين لكي يعرض دعم المملكة المتحدة في تمكين عملية بناء السلام التي تجمع أجيالا من النساء المشاركات في عملية السلام في مينداناو.

ثانيا، من الحيوي أن يزيد المجلس دعمه لمنظمات حقوق المرأة الشعبية، اعترافا بدورها الحاسم في بناء واستدامة مجتمعات مسالمة. ويصل الدعم الذي تقدمه المملكة المتحدة إلى صندوق بناء السلام إلى النساء والشباب في 21 بلدا، بما في ذلك تشاد وهايتي وجنوب السودان. ومن خلال برنامجها الذي تبلغ تكلفته 900 000 دولار مع الشبكة الدولية لعمل المجتمع المدني، ساعدت المملكة المتحدة في جمع أكثر من 40 امرأة من بناء السلام عبر الأجيال لتقييم التحديات والتخطيط للعمل الجماعي. وتوفر هذه الحوارات فرصا لتعزيز الشراكات بين النساء صانعات السلام وتوسيع نطاق تأثير عملهن.

ثالثا وأخيرا، يجب أن نتصدى بسرعة للعنف الجنسي المرتبط بالصراع. وأشار آخر تقرير للأمين العام عن تلك المسألة (S/2024/292) إلى زيادة بنسبة 50 في المائة هذا العام فقط في حالات العنف الجنسي المرتبط بالصراع التي تحققت منها الأمم المتحدة. وهذا اتجاه يثير قلقا عميقا، ولكنه أيضا يمثل قصة غير إنسانية، ويجب علينا أن نفعل المزيد جماعيا للتصدي له. وسيقود الممثل الخاص لرئيس وزرائنا المعين حديثا المعني بمنع وقوع العنف الجنسي في حالات الصراع، اللورد كولينز، العمل الدولي لمعالجة تلك المسألة. واستضاف الوزير مناسبات عن الحالة المتدهورة في السودان وتزايد حالات العنف الجنسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. لقد وفر الاجتماعان منبرا لمنظمات المجتمع المدني والمستجيبين الأوائل، ودعم الناجين من جميع الأعمار في الميدان.

حصلت النساء من بناء السلام على مكاسب تحققت بشق الأنفس بموجب القرار 1325 (2000). ومع ذلك، لم تتحقق هذه المكاسب

يُتيح موضوع اليوم فرصة لاستكشاف مواطن التقارب بشأن ركيزة أساسية من ركائز المرأة والسلام والأمن والشباب والسلام والأمن - أي المشاركة والقيادة في عمليات السلام وبناء السلام، لا سيما فيما يتعلق بالمرأة. تساهم النساء من جميع الأعمار في تحسين أحوال مجتمعاتهن في المناطق المتأثرة بالصراع. وهن في طليعة تقديم الخدمات التعليمية والصحية، ويقدمن الدعم الإنساني الحيوي، وغالبا ما يتعرضن لمخاطر شخصية كبيرة. ومع ذلك، فإن عددا قليلا جدا من النساء يشاركن في محادثات ومفاوضات السلام. وكما أعرب الأمين العام في تقريره لعام 2024 عن المرأة والسلام والأمن (S/2024/671)، "لا يزال الرجال يهيمنون بشكل كبير على السلطة وصنع القرار في مسائل السلام والأمن". يستشهد التقرير بالبيانات العالمية الأولية التي جمعتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة لعام 2023 من تحليل لأكثر من 50 عملية، والتي تظهر أن النساء يمثلن في المتوسط 9.6 في المائة فقط من المفاوضين، و 13.7 في المائة من الوسطاء، و 26.6 في المائة من الموقعين على اتفاقيات السلام ووقف إطلاق النار. إنه تمثيل صارخ لعدم إحراز تقدم عام بشأن المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في عمليات السلام. ونحن نشهد ذلك العجز في وقت تضاعفت فيه نسبة النساء اللواتي يُقتلن في الصراعات المسلحة مقارنة بالعام السابق، وارتفع عدد حالات العنف الجنسي المرتبط بالصراع، وهي حالات تحققت منها الأمم المتحدة بنسبة 50 في المائة.

أعترف مرارا وتكرارا بأنه عندما تكون المرأة جزءا من عمليات السلام، تتحقق نتائج أفضل. كذلك تم التشديد مرات عديدة على الأهمية الرئيسية لمشاركة الشباب، بما في ذلك في مجلس الأمن. وكما نفعل اليوم، يجب على المجلس أن يواصل المشاركة في كيفية تحقيق إمكانات هذه المشاركة. أما في سياق الحوارات بين الأجيال في صفوف النساء العاملات في بناء السلام، فأود أن أثير ثلاث نقاط.

أولا، يجب الاعتراف بأن النساء لسن مجموعة متجانسة عندما يتعلق الأمر بالمشاركة في عمليات السلام. إذ إن للصراع آثارا متفاوتة على النساء والفتيات من جميع الأعمار. يمكن للأجيال المختلفة من النساء طرح وجهات نظرن الفريدة وتوسيع نطاق وتأثير جهودهن.

جيوسياسية متزايدة. فالصراعات تتدلع وتنتشر كل يوم، ولكل منها أسبابها وخصائصها وسياقها المحدد. ويجب على مجلس الأمن أن يفعل كل ما في وسعه للبحث عن حلول محددة لحل كل منها. إلى أي مدى يمكن تعزيز هذا الهدف باستراتيجيات طويلة الأجل؟ كما نعلم جميعا، تم وضع واعتماد العديد من خطط العمل الوطنية كجزء من تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ومع ذلك لا يزال هناك سؤال واحد غير واضح: ما هي نتائج تنفيذها؟ فعلى سبيل المثال، أثرتنا مرارا وتكرارا في هذه القاعة مسألة كيفية تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في سياق الصراع العربي - الإسرائيلي على سبيل المثال. هل يساعد على حلها؟

نؤيد الحوار بين ممثلي مختلف الأجيال في جميع مناحي الحياة، بما في ذلك في سياق بناء السلام. وهذا الحوار يكفل استمرارية التقاليد، ويبسر فهما أفضل لأسباب الأحداث وعواقبها، ويساعد على نطاق أوسع على توطيد المجتمع وبالتالي على منع نشوب النزاعات وحلها. ونرى أن لدى الأمم المتحدة إمكانات في المساعدة على إقامة حوار بين الأجيال في صفوف بناء السلام، بمن فيهم النساء. ومع ذلك، نعتقد أن هذه مهمة تخصص لجنة بناء السلام، وليس مجلس الأمن. ويتمثل أحد أهداف اللجنة في العمل كمُنبر موحد تتاح فيه الفرص لمختلف المشاركين في بناء السلام، بمن فيهم ممثلو المجتمع المدني والمنظمات النسائية ومنظمات الشباب، لإقامة الصلات وتبادل الخبرات ووضع التوصيات وأفضل الممارسات. وبغية تحقيق نتائج في الأجل الطويل، ينبغي أن يشمل ذلك الحوار أيضا ممثلين عن السلطات الحاكمة التي في حالة نزاع.

إن روسيا، بوصفها دولة ما برحت منذ بداية الكفاح من أجل حقوق المرأة، بغض النظر عن سنّها أو انتمائها الوطني أو مركزها الاجتماعي، مستعدة للاضطلاع بدورها، بما في ذلك في سياق بناء السلام.

السيدة بيرسود (غيانا) (تكلمت بالإنكليزية): أشيد بالمملكة المتحدة على رئاستها الناجحة لمجلس الأمن وأقدم أطيب تمنياتي لرئاسة الولايات المتحدة في شهر كانون الأول/ديسمبر. كذلك أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو والسيدة تهاني عباس على تقاسم آرائهما معنا

السيدة باوداش كوريت (سلوفينيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الولايات المتحدة على تنظيم مناقشة اليوم. ونود أيضا أن نشكر مقدمتي الإحاطتين، وكيلة الأمين العام ديكارلو والسيدة عباس، على معلوماتهما الثاقبة جدا ورسائلهما الملهمة.

نرحب بكل فرصة لمناقشة حالة النساء والفتيات، ونحضر المجلس على أن يدرج على نحو أكثر منهجية الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في جميع مناقشاتنا بشأن السلام والأمن. ويمكن للقيادة المشتركة بين الأجيال أن تسهم إسهاما كبيرا في قدرتنا على تصور مستقبل صالح لجميع الأجيال، فضلا عن تعزيز تنفيذ الالتزامات القائمة المتعلقة بالسلام والأمن، بما في ذلك منهجية الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وفي ذلك الصدد، اسمحوا لي أن أشدد على النقاط التالية.

أولا، العمليات الشاملة عنصر رئيسي في حسم المنازعات. مهما شددنا على ذلك لا يمكننا التشديد بما فيه الكفاية، وهذا مُثبت بالإحصاءات والبيانات. وما زلنا ندعو إلى المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة والأمن للمرأة في عمليات السلام والأمن وصنع القرار على جميع المستويات. ويمكن لبناء الثقة والتعاون الهادف عبر الأجيال أن ينطوي على قيمة كبيرة للحسم المنازعات. ويجب الاعتراف بتنوع أصوات النساء، بما في ذلك أصوات المسنات. كل ذلك حمل سلوفينيا على تأييد التعهد المشترك للأمين العام بزيادة المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في عمليات السلام.

ثانيا، يجب علينا تأييد مبادرات وجهود السلام المحلية. ويجب أن ندعم مشاركة المرأة والمنظمات الشعبية على الصعيدين المحلي والإقليمي. فالنساء لديهن رؤى وحلول فريدة للتحديات التي تواجه مجتمعاتهن. كذلك فإنهن في أفضل وضع لاكتشاف وفهم الاتجاهات والتغيرات التي قد تؤدي إلى الصراع. لذلك، يجب أن تصدح أصواتهن على جميع المستويات. فقد أكدت مجددا تجربة عضويتنا في مجلس الأمن اقتناعنا بالإسهام الرئيسي للمرأة في مداولاتنا وصنع قراراتنا. وسنواصل دعم جهود المنظمات المحلية التي تقودها النساء، بما في

ثانيا، يمكن للنساء ذوات الخبرة في بناء السلام أن يمهذن الطريق أمام الجيل المقبل. ويمكن أن تمكنهن المشاركة مع النساء والفتيات الأصغر سنا من البناء على العمل الذي تم إنجازه سابقا، مما يضمن عدم عكس مسار المكاسب. وينبغي ألا تقتصر مشاركة المرأة وقيادتها على المجتمع المدني فحسب، بل ينبغي أيضا إدماجها في الهياكل الحكومية والمشاركات الإقليمية والدولية ومنظومة الأمم المتحدة.

ثالثا، ينبغي ألا ينظر إلى الحوارات بين الأجيال بوصفها طريقا يسير في اتجاه واحد تنتقل المعرفة والخبرات فيه فقط من الأجيال الأكبر سنا إلى الأجيال الشابة. إذ أن النساء الأصغر سنا لديهن تجارب وآراء لكي يدلين بها. ويجب ألا يقتصر دور الشباب على المستقبل، فهم أيضا الحاضر. ولكي تكون التبادلات بين الأجيال فعالة، يجب أن تشمل شراكات حقيقية وقيادة مشتركة تحترم فيها جميع المنظورات وتُجمع للنهوض بالأهداف المشتركة للسلام والأمن الدوليين.

من خلال القرار 1325 (2000) والقرارات اللاحقة بشأن المرأة والسلام والأمن، حدد مجلس الأمن طائفة واسعة من التدابير للنهوض بمشاركة المرأة وقيادتها في بناء السلام. بيد أن التنفيذ لا يزال يشكل التحدي الأكبر. ويجب أن يظل مجلس الأمن مكانا آمنا للنساء من بناء السلام من جميع الأعمار لتبادل وجهات نظرهن بشأن الحالات في بلدانهم. لقد استمعنا اليوم إلى السيدة عباس فيما يتعلق بالسودان. ويجب على المجلس أن يواصل تعزيز مشاركة المرأة في بناء السلام لدى تجديده الولايات واتفاقات السلام، مع التشديد على إشراك الشابات. وينبغي أن يُستكمل ذلك بتوفير الموارد الكافية لبناء القدرات والتمكين والمشاركة، ولا سيما على الصعيدين المحلي والشعبي، بالاقتراح مع آليات رصد منظمة لقياس التنفيذ. وكما قالت وكيلة الأمين العام ديكارلو، يجب أن تتماشى استثماراتنا مع أولوياتنا. وينبغي للمجلس أيضا أن يطلب بأن تتضمن التقارير المتعلقة بالحالات القطرية بيانات وتحليلات جوهرية عن مشاركة المرأة في بناء السلام.

في الختام، أؤكد مجددا التزام غيانا بدعم مشاركة المرأة وقيادتها في عمليات السلام.

المسلمات، بما في ذلك من خلال الاستثمار في القيادة بين الأجيال. ولن نتمكن من بلوغ ذلك الهدف إلا بالعمل معا من أجل النشاطات الشابات في أوكرانيا، والنساء المسلمات من بناة السلام في كولومبيا، والناجيات من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في السودان وهايتي، والنساء المشرذات لمرات عديدة في غزة، والنساء والفتيات اللواتي حُرمن من التعليم في أفغانستان، والنساء المحتجزات في ميانمار واليمن، وجميع النساء. إنهن يعتمدن علينا.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (تكلت بالفرنسية): شأني في هذا المقام شأن زملائي، أود أن أشكر الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة وأعضاء فريقها على عملهم الممتاز في تشرين الثاني/نوفمبر. وأود أيضا أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم القيادة مرة أخرى لشهر كانون الأول/ديسمبر. بذلك شهدنا ثلاث رئاسات متتالية تقودها نساء، ونأمل بالتالي أن نسهم في مناقشة اليوم بإلهام العديد من الشابات لتحمل المزيد من المسؤولية في جميع أنحاء العالم وعلى جميع المستويات. أشكركم، أيضا، سيدتي الرئيسة، على إتاحة فرصة أخيرة لنا للتأمل في إسهامنا في هذه المسألة خلال العاميين الماضيين. وأود أيضا أن أعتمد هذه الفرصة لأشكر المتكلمتين، وكيلا الأمين العام ديكارلو والسيدة عباس، على ملاحظتهما القيمة. طُرحت ثلاثة أسئلة. واسمحوا لي أن أجييب عليها وأن أستخلص بعض الاستنتاجات للمستقبل.

أولا، كيف يمكن لمجلس الأمن أن يعزز الشراكة بين الأجيال من أجل السلام؟ بوصفنا رئيسين مشاركين لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، نظمنا 16 اجتماعا - ثمانية منها هذا العام مع شركائنا في سيراليون. كان الهدف من تلك الاجتماعات إبراز القضايا الجنسانية في اللحظات الحاسمة، من قبيل تجديد ولاية بعثة السلام أو في حالات الطوارئ. ومن المهم تعزيز خبرة المجلس قبل أن يتخذ قراراته، كما كان عليه الحال في الجلسات المتعلقة بالصومال وليبيا أو في سياق العنف الجنسي المرتبط بالصراع. ولتعزيز خبرة المجلس وشرعيته، لا بد لنا من أن نتفاعل مع النساء في الميدان. وقد حاولنا تعزيز ذلك من خلال رحلة قام بها أعضاء فريق الخبراء

ذلك من خلال شراكتنا مع صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني. وفي الوقت نفسه، تواصل سلوفينيا دعوتها إلى تهيئة بيئة تمكن المرأة من المشاركة بأمان في جميع جهود السلام، بما في ذلك من خلال إلغاء القوانين التمييزية وضمان عدم التسامح مطلقا مع الانتقام منها أو الانتقام من عملها.

ثالثا، يجب أن نتصدى للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. ولا تزال المرأة تتأثر بشكل غير متناسب بالصراعات. ويتحمل العبء الأكبر، بما في ذلك بسبب العنف الجنسي المستخدم كوسيلة من أساليب الحرب. ومع ذلك، فإن الاحتياجات ومواطن الضعف المحددة لمختلف الفئات العمرية لا تزال غير مرئية إلى حد كبير بسبب التمييز القائم على نوع الجنس والعمر. نحض على إدراج تحليل جنساني شامل، بما في ذلك بيانات مصنفة حسب نوع الجنس والعمر، في جميع عمليات تخطيط السياسات وتنفيذها، نظرا لما لذلك من أهمية حاسمة في تجسير تلك الفجوة. نؤمن أيضا بإيماننا راسخا بأن التصدي للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس يتطلب استجابة تركز على الناجيات، ويجب أن تضمن الحصول على الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. ينبغي أيضا تمكين الناجيات من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك النساء الأكبر سنا، بإشراكهن في وضع الاستجابة وتقديم الدعم بوصفه جزءا من القيادة التحولية.

قبل 30 عاما تقريبا، في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، الذي انعقد في بيجين، أدركنا أن المجتمعات لديها الكثير لتكتسبه مما لدى النساء المسلمات من معرفة وخبرة في الحياة. ويجب أن نعترف بالإسهام الكبير لجميع النساء في بناء السلام وحل الصراعات. فالنساء والفتيات أكثر بكثير من مجرد كونهن ضحايا وناجيات من الصراع. إنهن عوامل تغيير، ودعائم سلام داخل أسرهن ومجتمعاتهن المحلية، ودورهن أساسي في بناء سلام مستدام في بلدانهم. لذلك، فلننتقل من الخطابة إلى العمل ونستفيد من رؤسائنا السياسيين لتفكيك هيكل السلطة الأبوية، والنهوض بالمساواة بين الجنسين ورفض التمييز ضد

وفي الختام، يجب علينا أن نستخدم الأدوات المعيارية المتاحة لنا، وأن نلتزم بزيادة عدد النساء الوسيطات والمساهمات في الفترة التي تسبق الذكرى الخامسة والعشرين للقرار. وهذا جهد على مستوى الدول الأعضاء والأفراد - سواء كان ذلك من خلال مبادرات نسائية مثل (Fab Five) أو من خلال مبادرات رجالية من قبيل (barber shop) أو حتى من خلال مبادرات مشتركة مثل الشبكة الدولية لأنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين.

وأخيراً، ما هو الدور الذي يمكن أن تؤديه الأمم المتحدة نفسها؟ إذا قمنا بواجبنا في النقاط المذكورة أعلاه، فإن دور الأمم المتحدة سيكون مفيداً. لذلك، ستكون هناك إشارات إلى نوع الجنس في قرارات المجلس، كما هو الحال على سبيل المثال في القرارات المتعلقة بكونغولومبيا والسودان وهايتي وليبيا والصومال وأفغانستان أو في القرار 2730 (2024) الذي اقترحه سويسرا لحماية موظفي المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة. ولا بد من تنفيذها بقوة، على سبيل المثال، من خلال إعداد التقارير التي تأخذ البعد الجنساني في الاعتبار بشكل منهجي، ومن خلال مستشاري الشؤون الجنسانية في عمليات السلام ومن خلال حضور الأمم المتحدة الذي يمكن أن يضمن سلامة هؤلاء النساء.

وفي نهاية المطاف، تكمن القوة التحويلية - وهناك إمكانات هائلة في ضوء الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لهذه الخطة - في الجمع بين كل المستويات: الأمم المتحدة ومجلس الأمن والدول الأعضاء ونحن. ولذلك، عندما زارنا مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، قمنا بقيادة حوار مشترك بين سفراء الاتحاد الأفريقي الشباب من أجل السلام وسفراء مجلسي الأمن الاثنين في الأمم المتحدة وفي الاتحاد الأفريقي. رداً على السؤال:

(تكلمت بالإنكليزية)

”ماذا تحتاجون منا لحمل الشعلة؟“

(تكلمت بالفرنسية)

إلى جنوب السودان وخلال رحلة المجلس هذا العام إلى كولومبيا. وبعد ذلك، خلال فترة رئاستنا، وجهنا دعوات إلى 20 ممثلة للمجتمع المدني، تتراوح أعمارهن بين 27 و 81 عاماً. وكان الهدف من ذلك إضافة خبرة الموجودات في الميدان اللاتي يساهمن في الانتقال إلى السلام. وكان من بين أصغر المتكلمين السيدة سارة كياو نتاموي من جمهورية الكونغو الديمقراطية والسيدة هناء التجاني من السودان. وشددتا على الحاجة الملحة إلى الرؤية والدعم المالي والوصول إلى صنع القرار والثقة والموارد لتعزيز الحوار بين الأجيال. بإيجاز، يجب على المجلس أن يفهم الحالات التي يتعامل معها فيما يتعلق بالمرأة والسلام والأمن، وأن يعزز خبرته بالقيام بزيارات ميدانية والاستماع إلى عوامل التغيير بدعوتهن إلى هنا، وبالطبع، فإن الغاية من كل ذلك تمكيننا من اتخاذ قرارات أفضل.

ثانياً، ما هو الدور الذي يمكن أن نضطلع به، نحن الدول الأعضاء؟ في آذار/مارس، نظمنا جلسة غير رسمية للمجلس لفهم الصلات بين الإطار المعياري للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة والإطار المعياري للقرار 1325 (2000) والقرارات اللاحقة. لقد بنى المجلس إطاراً معيارياً متيناً يضم حوالي 10 قرارات. والمسألة الآن تتعلق بتنفيذها بقوة ومحاسبة من ينتهكون القانون الدولي. هذا أمر ملح خاصة في سياقات مثل أفغانستان، حيث توجد أخطر أزمة لحقوق المرأة في العالم. ويجب أن تتمكن النساء في جميع حالات الطوارئ من الاعتماد على اهتمامنا ودعمنا. وفي تموز/يوليه، دعونا شبكات من الوسيطات إلى معتكف انعقد في تشرين الأول/أكتوبر لإثراء مناقشتنا السنوية. وهذه الشبكات من الوسيطات مجالات للتعلم بين الأجيال، ومن ثم أداة أساسية لإدماج المرأة. وتعتمد الشبكات على الخبرة التقنية وتنوع وجهات النظر. كذلك فإن التوجيه وتبادل الخبرات ورد في صميم كتاب ألفه شاب من الوسطاء، ونشرته سويسرا. من الجدير بالذكر أن كتابه يقيم الأواصر من خلال الأدب. ودعا الأمين العام، من جانبه، خلال المناقشة التي أجراها المجلس في تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.9760) إلى التعهد بزيادة عدد النساء في عمليات السلام على جميع المستويات. فلنستجب لندائهن.

المتضررة من النزاعات. وتؤكد جمهورية كوريا، على وجه الخصوص، تضامنها مع المرأة الأفغانية التي لا تزال تواجه قيوداً صارمة على حقوقها وحرّياتها الأساسية. وعلى الرغم من تلك التحديات، فهن مستمרות في إبراز دورهن الذي لا غنى عنه في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية طويلة الأجل في بلادهن. وغالباً ما تكون النساء في الخطوط الأمامية للنزاعات، ليس فقط باعتبارهن المتأثرات بشكل مباشر، بل أيضاً باعتبارهن أول المستجيبين. ففي ميانمار، على سبيل المثال، أدت القيادات النسائية المحلية في ميانمار دوراً حيوياً في تقديم الخدمات الأساسية في المناطق التي تكون إمكانية الوصول إليها محدودة. وفي هذا السياق، ينبغي توفير دعم أقوى لمستشاري الشؤون الجنسانية في بعثات الأمم المتحدة. من خلال المشاركة الفعالة مع النساء المحليات عبر الأجيال، يمكن لهؤلاء المستشارين تحسين تقديم الخدمات وتعزيز الحوار بين الأجيال في صفوف النساء.

ثانياً، يجب أن ندرك إمكانات الشابات. فهنّ في وضع فريد من نوعه لمعالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين وبين الأجيال، مما يحول دون توريث تلك التحديات للأجيال القادمة. إن التعليم هو مفتاح تمكين الشابات. وفي هذا الصدد، أود أن أتأمل بإيجاز تاريخ بلدي الحديث. في عام 1948، كفل أول دستور وطني لجمهورية كوريا حق المرأة في التصويت والترشح للانتخابات، والأهم من ذلك، الحصول على التعليم على قدم المساواة مع الرجل. وحظيت الفتيات والفتيان الكوريون بفرص متساوية في التعليم منذ ذلك الحين، وهو أمر مبتكر في ذلك الوقت ولم يكن من الممكن تصوره خلال تاريخ كوريا السابق. وقد أسفر هذا الإطار القانوني للمساواة في التعليم عن نتائج فورية. في عام 1945، تجاوز معدل الأمية في كوريا نسبة 70 في المائة. وبحلول عام 1955، انخفض هذا المعدل بشكل حاد إلى 22 في المائة. وبحلول عام 2008، لم يبلغ معدل الأمية بين النساء في كوريا سوى 2,7 في المائة. لقد نهضت جمهورية كوريا من رماد الحرب لتحقيق نجاحاً ملحوظاً في بناء الأمة الجديدة، ولم يكن ذلك ممكناً بدون تمكين النساء والفتيات الكوريات.

أجابت السفيرة الشابة من أجل السلام، مبولي كجيتسي من منظمة الشباب الأفارقة سفراء السلام في منطقة الجنوب الأفريقي:

(تكلمت بالإنكليزية)

”نود من قيادتنا أن نسمعنا أكثر. ولكي يحدث ذلك، يجب أن نكون في المكان الذي تجري فيه المحادثات المهمة. وفي الوقت نفسه، نحتاج إلى أن تكونوا إلى جانبنا حتى نكون على دراية بما يجب علينا فعله عندما نصل إلى الفرصة التي نتولى فيها المسؤولية.“

(تكلمت بالفرنسية)

ستواصل سويسرا التزامها بكفالة الاستماع إلى هؤلاء القادة الشباب وإشراكهم في جهودنا. سنظل على استعداد لتقديم خبراتنا ونتمنى لمن سيخلفنا الطاقة والشجاعة اللازمين لهذا العمل المهم.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أشارك الآخرين في الإشادة بالمملكة المتحدة على إنجازاتها خلال رئاستها في تشرين الثاني/نوفمبر. أتقدم إليكم، سيدتي الرئيسة، بالتهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر. كما أقدر لكم تنظيمكم لهذه الجلسة بشأن المرأة والسلام والأمن بوصفها حدثاً مميزاً لرئاسة الولايات المتحدة لمجلس الأمن. وأود أن أعرب عن امتناني لوكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها الشاملة، وأتقدم بالشكر للسيدة عباس على مشاركتها خبراتها الشخصية وأفكارها الثاقبة. إن هذه الجلسة حسنة التوقيت ومهمة، لا سيما بالنظر إلى موضوعها. هناك عبارتان لهما صدى عميق في نفسي: ”القوة التحويلية“ و”الشراكة بين الأجيال في صفوف بانبات السلام“. نناقش في مجلس الأمن إنهاء النزاعات يومياً ونذكر دوماً بتأثيرها غير المتناسب على النساء، بما في ذلك في السودان، كما هو موضح في إحاطة اليوم.

واليوم، أود أن أؤكد على ثلاث نقاط في هذا السياق.

أولاً، يجب أن نلتزم جميعاً بالاعتراف ببانبات السلام ودعمهن، فقد أظهرن شجاعة وصموداً استثنائيين في تعزيز السلام في المناطق

لا يمكن احتواء تدمير أنظمة الحماية والرعاية مع التركيز على منظور المساواة بين الجنسين. إذ لا تزال ملايين النساء والفتيات بلا حماية.

وتقع على عاتق منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدول والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص وجميع أصحاب المصلحة مسؤولية مشتركة لمضاعفة الجهود لحماية المرأة، وفي الوقت نفسه، يجب أن تعزز وجودها في جميع المنتديات وعلى جميع مستويات التمثيل. وفي هذا الإطار، تراهن إكودور على الشباب، لأنها تؤمن بالقوة التحويلية التي يمكن أن يجلبها الشباب إلى المجتمعات بشكل عام، وإلى تلك التي أضعفتها النزاعات بشكل خاص.

لقد حان الوقت للنساء والشباب كي يأخذوا فرصتهم، كما قلنا في المناقشة المفتوحة في تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.9760). إن رعاية الحوار بين النساء والشباب، وتعزيز قيادتهم وتمكينهم، وإنشاء آليات مساءلة شفافة ومتاحة للجميع، والمساهمة في توطيد نسيج مشترك بين الأجيال من النساء الوسيطات وصانعات السلام، هي أمور ضرورية لتحقيق مجتمعات مسالمة ومستقرة.

نشهد تغيرات في طابع النزاعات - تغيرات تشمل انتشار ونشاط الجماعات المسلحة من غير الدول، التي تنطوي صلاتها بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والإرهاب المرتبط بالمخدرات على إمكانية تحدي قدرة الدول على مواجهتها.

وفي مواجهة هذا التكوين الجديد للنزاع والعنف، فإن الحوار بين الأجيال هو أحد العناصر الحاسمة للاستفادة من خبرات النساء المجربات اللاتي ينقلن معارفهن ويشاركن بفعالية في تكوين أجيال جديدة من القيادات النسائية الملتزمة بالسلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

خلال هذين العامين تقريباً في مجلس الأمن، كان النهوض بالخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أولوية بالنسبة لإكودور. لقد عملنا بنشاط في فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن وبصفتنا منضمين إلى إعلان الالتزامات المشتركة بشأن المرأة والسلام والأمن للدعوة إلى إزالة الحواجز التي تعيق مشاركة المرأة في عمليات بناء السلام وعمليات السلام.

ثالثاً، تتطلب الخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن دعماً مالياً أكثر سخاءً من المجتمع الدولي. أطلقنا هذا العام صندوق العمل مع المرأة والسلام. وكأول مساهمة لكوريا، فإنها ستدعم صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني، مع التركيز على مشاركة المرأة السودانية في عمليات السلام. سيؤدي هذا التمويل إلى تمكين النساء العاملات في مجال بناء السلام على مستوى القاعدة الشعبية اللاتي هن بحاجة ماسة إلى الموارد. بالإضافة إلى ذلك، سنستضيف المؤتمر الدولي السنوي السادس المعني بالعمل مع المرأة والسلام في الأسبوع المقبل في سيول، كجزء من التحضير للذكرى السنوية الخامسة والعشرين للقرار 1325 (2000). سيعزز المؤتمر الخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من خلال توفير منصة مخصصة للنقاش والعمل.

وختاماً، تؤكد جمهورية كوريا من جديد، بوصفها عضواً في مجموعة الموقعين على بيان الالتزامات المشتركة بشأن المرأة والسلام والأمن، التزامها بالوفاء بمسؤولياتها وتعميم الخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في مجلس الأمن.

السيد مونتالفو سوسا (إكودور) (تكلم بالإسبانية): أهنتكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن. أكرر الإشادة التي وجهتموها لرئاسة المملكة المتحدة التي كانت خلال الشهر الماضي. إننا ممتنون أيضاً لوكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على المعلومات التي قدمتها، وللسيدة تهاني عباس، على الإحاطة التي قدمتها نيابة عن المجتمع المدني.

بعد مرور ما يقرب من 25 عاماً على اتخاذ القرار 1325 (2000)، أدى تنفيذ مبادئ الخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إلى زيادة حضور المرأة ومشاركتها في صنع القرار في المجلس وفي العمليات المتعلقة ببناء السلام. ومع ذلك، فإننا نشهد أيضاً تآكل حقوق المرأة في مجالات أخرى. إذ يستمر استخدام العنف الجنسي كتكتيك حربي. ولا يزال التهجير القسري، الذي يؤثر بشكل خاص على النساء والفتيات، مستمراً بلا هوادة. ويتزايد التمييز بين الجنسين، الذي يقيد الوصول إلى حقوق التعليم والعمل والمشاركة، في بعض المناطق.

تتعترف موزامبيق بالدور المهم والقيادي الذي أدته أجيال من النساء في تعزيز جدول أعمال السلام والأمن. إننا نشيد بالنساء الرائدات اللاتي مهدت شجاعتهم وتصميمهن الطريق لحل النزاعات على مستوى العالم.

فالحوار بين الأجيال والشراكة بين الرائدات الشابات وكبيرات السن أمر حيوي في تعزيز عمليات دعم السلام وتوطيد التقدم الذي أحرزته النساء في تحقيق نتائج مجدية، لا سيما داخل مجتمعاتهن المحلية.

وكما أبرزنا خلال مشاركتنا في المناقشة السنوية المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن في تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.9760)، فإن مسيرة موزامبيق نحو الاستقلال تدين بدين كبير لانخراط المرأة ومشاركتها ومساهماتها. وخلال الكفاح ضد الاستعمار، استمدت الشابات الإلهام والدعم من أمهاتهن وجداتهن. ويستمر هذا الإرث في إلهام أجيال متعاقبة من بانيات السلام اللاتي يعملن الآن من أجل مستقبل أكثر إشراقاً لتمكين المرأة في موزامبيق.

إننا نؤمن إيماناً راسخاً بأن الاستثمار في القيادة المشتركة بين الأجيال أمر ضروري لإيصال الأصوات ووجهات النظر المتنوعة، وتعزيز الحلول والنهج المبتكرة، فضلاً عن كفالة الاستمرارية والتقدم في الجهود المبذولة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وعلاوة على ذلك، يمكن القيام بمبادرات ملموسة بشكل جماعي من جانب مجلس الأمن وجميع أعضاء الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدول الأعضاء، كل على حدة، للنهوض بمشاركة المرأة في عمليات السلام.

وفي هذا السياق نقترح ثلاثة تدابير حاسمة.

أولاً، يجب علينا تعزيز بناء القدرات وتمكين المرأة من خلال إنشاء برامج إرشادية تستهدف النساء بانيات السلام من أجل تعزيز تمثيلهن ومشاركتهم في عمليات الوساطة من أجل السلام. ويشمل ذلك تعزيز القوانين التي تراعي الفوارق بين الجنسين، والتدريب، وتنظيم دورات تركز على حل النزاعات والتفاوض ومهارات القيادة.

لقد حرصنا على تعميم لغة محددة في وثائق مجلس الأمن. فالكلمات مهمة عندما تنتقل رسائل تسعى إلى تحقيق نتائج ملموسة، وتعمل أيضاً على زيادة الوعي بدين المجتمع الدولي تجاه المرأة.

وبدعم من الأمم المتحدة، تعمل إكوادور على وضع خطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن 2025-2029، بهدف كفالة حماية النساء والفتيات ورعايتهن، وكذلك معاقبة مرتكبي العنف ضدهن، بما يكفل حصولهن على حقوقهن وبناء ثقافة السلام.

وأؤكد من جديد أن تضافر الجهود لتعزيز التفاعل النشط فيما بين النساء أمر أساسي لتسريع وتيرة التقدم في تنفيذ الخطة المتعلقة بالشباب، وتلك المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في المجلس، بهدف دعم بناء مجتمعات مرنة ومستقرة وسلمية والنهوض بها.

والآن، وإذ تستعد إكوادور لإكمال فترة عضويتها في مجلس الأمن للفترة 2023-2024، أختتم بتكرار ما سبق أن أعربنا عنه في المناقشة الرفيعة المستوى للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر: "تؤكد إكوادور من جديد دعمها لأن يكون الأمين العام المقبل امرأة من منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي". هل من طريقة أفضل للاستثمار في القوة التحولية للقيادة المشتركة بين الأجيال بشأن المرأة والسلام والأمن؟ هل من طريقة أفضل للاستثمار في العمود الفقري لجدول أعمال المساواة والحقوق بين الجنسين في الأمم المتحدة؟

السيد فرنانديس (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئة

الولايات المتحدة الأمريكية بحرارة على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر. نؤكد لكم، سيدتي الرئيسة، دعمنا الثابت خلال فترة ولايتكم. نعرب أيضاً عن تقديرنا للمملكة المتحدة لرئاستها الناجحة في تشرين الثاني/نوفمبر. إننا ننثي على رئاسة الولايات المتحدة لعقدها هذه الجلسة المهمة وحسنة التوقيت بشأن الاستثمار في القوة التحولية للقيادة بين الأجيال في المسائل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ونعرب عن تقديرنا لمقدمتي الإحاطتين، السيدة روزماري ديكارلو، وكيلا الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام؛ والسيدة تهاني عباس، المديرية التنفيذية لمنظمة نورا - على إسهاميهما الشاملين والمتبصرين بشأن الموضوع قيد النظر.

من عمليات السلام ومعالجة أوجه عدم المساواة الهيكلية التي تديم النزاع وانعدام الأمن. يجب علينا الآن أيضاً مواجهة رد الفعل العنيف المتزايد ضد المسائل الجنسانية الذي نشهده كل يوم والذي يسعى إلى تقويض ما تم تحقيقه حتى الآن. يجب مواجهته من خلال الإرادة السياسية المستمرة والعمل الحازم. ويمكن لتلك الشراكات أن تتكيف لمواجهة التحديات الناشئة من خلال تعزيز الإرشاد ونقل المعرفة وبناء التحالفات ولكي تكون فعالة، يجب أن تتصدى أيضاً للعوائق المستمرة التي تحول دون قيادة المرأة في حالات النزاع، بما في ذلك الوصول إلى التعليم وصحة الأمهات وخدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، لا سيما لضحايا العنف الجنسي والجنساني. وللوفاء بتلك الالتزامات، يجب علينا إنشاء برامج شاملة للجميع تعزز التضامن والتعلم المشترك بين أجيال بانينات السلام على المستويات المحلية والوطنية والدولية.

أولاً، يجب علينا أن يكون المحور هو أصوات النساء المهمشات، مع الاعتراف بالهويات المتداخلة التي تشكل تجاربهن في النزاع، وكفالة سماع أصواتهن وتقديرها. ثانياً، يجب أن نكفل إشراك المرأة بطريقة مجدية وجوهرية، وليس كشخصيات رمزية أو دمية شكلية. ثالثاً، يجب أن نعتمد أطر عمل للسلام والأمن تعطي الأولوية لاحتياجات المرأة ووجهات نظرها المتنوعة، مع معالجة المعايير الأبوية التي توجع النزاع وتكرس التمييز بين الجنسين. رابعاً وأخيراً، يجب أن ننقل من الاستجابات العسكرية إلى النهج الشاملة، مع إعطاء الأولوية للحلول المحلية التي تقودها بانينات السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان.

تقرب فترة عضوية مالطة في مجلس الأمن من نهايتها. وبصفة مالطة منسقة للالتزامات المشتركة بين المرأة والسلام والأمن، عملت طوال تلك الفترة على تعظيم مساهمات مختلف بانينات السلام. إنني أحيي صمودهن وشجاعتهم وإبتكاراتهن التي تعتبر أساسية لتحقيق السلام المستدام. ونتمسك بإيماننا الراسخ بضرورة أن يبقى المجلس في مداولته التحديات اليومية وغير المتناسبة التي تواجهها بانينات السلام في مقدمة اعتباراته. يجب ألا نغفل أبداً عن أن ظروف الحرب والنزاع المحفوفة بالمخاطر بالنسبة لهن تتفاقم بشكل كبير بسبب العنف الجنسي والإقصاء والتهميش والأثر النفسي لهذه الظروف. واليوم، ندين

ثانياً، يجب أن نكفل التنفيذ الفعال للقرار 1325 (2000) والقرارات الأخرى ذات الصلة. يجب توفير المزيد من الفرص لبانينات السلام الناشئات لاكتساب الخبرة العملية داخل المنظمات الدولية والحكومات والمنظمات غير الحكومية.

وأخيراً، يجب أن نكفل الدعم المالي وتخصيص الموارد. من الضروري دعم المنظمات التي تقودها النساء من خلال تقديم المساعدة التقنية للنساء العاملات في مجال بناء السلام وحل النزاعات ودعم المبادرات التي تعزز تمكين المرأة.

ونعتقد أن هذه التدابير أساسية في إنشاء برامج لبانينات السلام من المجتمعات المهمشة لتبادل خبراتهن ووجهات نظرهن. ويمكنها أيضاً تعزيز الحوار والتعاون بين بانينات السلام والحكومات والمجتمع المدني والمنظمات الدولية.

وبينما نتطلع إلى السنوات الخمس والعشرين المقبلة من الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، لدينا فرصة فريدة لخلق عالم يتم فيه دمج وجهات نظر المرأة واحتياجاتها وحقوقها بشكل كامل في هياكل بناء السلام الوطنية والدولية.

وفي الختام، أود أن أؤكد على التزام موزامبيق بتسخير القوة الجماعية للقيادات النسائية عبر الأجيال من أجل إحداث تغيير تحويلي وتحقيق عالم أكثر عدلاً وسلاماً.

السيدة غات (مالطة) (تكلت بالإنكليزية): أود، في البداية، أن أهنيكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة المجلس، وأن أشكر المملكة المتحدة على قيادتها في إدارة أعمالنا خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وأشكر أيضاً وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو والسيدة عباس على إحاطتهما المتبصرتين.

بينما نقرب من الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للقرار 1325 (2000) والذكرى السنوية الثلاثين لإعلان ومنهاج عمل بيجين، يجب أن نغتتم هذه اللحظة لإعادة تأكيد الرؤية التحويلية للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والنهوض بها. وسيطلب تنفيذ الخطة والنهوض بها تفكيك الحواجز المنهجية التي تستبعد المرأة

الفاعلة، بما في ذلك النساء والشباب“ (انظر S/PV.9574). ومن بين توصياتها العديدة والمهمة، أبرزت قيمة دمج المعارف التقليدية والمحلية لإظهار كيفية قيام بناء السلام المحليين بتطوير استراتيجيات مصممة محلياً لمنع تكرار النزاع ومعالجته. كما أكدت رؤيتها على الحاجة إلى بذل جهود شاملة لمنع نشوب النزاعات لكفالة حصول الشباب على فرص للمساهمة في عمل المجلس. وتتفق اليابان مع هذا المنظور تماماً. إننا ملتزمون ليس بإيصال أصوات بانيات السلام فحسب، بل بتعزيز التعاون بين الأجيال. ومن خلال تبني التعاون بين الأجيال، يمكننا كفالة أن تعكس جهود بناء السلام وجهات نظر متنوعة وأن نخلق حلولاً طويلة الأمد.

ثانياً، أود أن أورد مثالا على مبادرة إقليمية. من الضروري أن تعطي الدول الأعضاء الأولوية للإجراءات الملموسة التي تعزز التعلم عبر الأجيال والتبادل وبناء التحالفات فيما بين بانيات السلام. وبهذه الروح، أطلقت اليابان في أغسطس/آب مبادرة تنمية الموارد البشرية النسائية من أجل السلام في القرن الأفريقي. تهدف المبادرة، التي تتخذ من أكاديمية القيادة التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) مقراً لها، إلى تعزيز قدرات القيادات النسائية على المستوى الإقليمي. وجمعت حلقة العمل الافتتاحية التي عقدت في كينيا في نوفمبر/تشرين الثاني 28 مشاركة من الدول الأعضاء في إيغاد، بمن فيهن ممثلات عن البرلمانات والحكومات ووسائل الإعلام والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. لم يقتصر دور المبادرة على توفير التدريب في مجال بناء السلام والقيادة فحسب، بل عززت أيضاً التواصل القيم فيما بين مختلف المشاركات. وتوفر مثل هذه المبادرات الإقليمية نماذج واعدة لإشراك بناء السلام الشباب وتنمية التعاون بين الأجيال.

ثالثاً، يمتد التزام اليابان إلى ما هو أبعد من الجهود الإقليمية إلى الساحة العالمية. ففي عام 2025، ستشارك اليابان مع النرويج في رئاسة شبكة مراكز التنسيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن، وستستضيف الاجتماع المعقود على مستوى العواصم في طوكيو في شباط/فبراير. ستكون الوساطة وبناء السلام موضوعين أساسيين وسيتم دعمهما خلال العمليات السنوية للشبكة، مع التركيز بقوة على تعزيز

مرة أخرى وبشدة جميع الأعمال الانتقامية ضد المدافعات عن حقوق الإنسان، بما في ذلك أولئك اللاتي يشاركن في أنشطة مجلس الأمن. وندعو إلى اتخاذ إجراءات فورية لكفالة حمايتهن وتمكينهن من القيام بعملهن الحيوي دون خوف من الانتقام.

وإذ نتأمل السنوات الخمس والعشرين القادمة من الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، تؤكد مالطة من جديد التزامها بالنهوض بالشراكات بين الأجيال وكفالة تحقيق الإطار المعياري لمجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن بشكل كامل في الممارسة العملية. والحقائق والأرقام غنية عن البيان في هذا الشأن. إن مشاركة المرأة في اتفاقات السلام تزيد من احتمال استمرار الاتفاق لمدة 15 عاماً بنسبة 35 في المائة. لذلك، يجب علينا أن نضاعف جهودنا الجماعية لزيادة بناء القدرات وكفالة التمويل الكافي وتنفيذ الإصلاحات اللازمة لمواجهة الأعراف المجتمعية القمعية التي تترك المرأة متخلفة عن الركب.

وختاماً، يمكننا معاً تهيئة الظروف لعالم أكثر عدلاً واستيعاباً وسلاماً للجميع.

السيد يامازاكي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن امتناننا للمملكة المتحدة على رئاستها الناجحة خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وأهنتكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم منصب الرئاسة هذا الشهر. وتود اليابان أن تؤكد لوفد الولايات المتحدة دعمها الكامل. وأشكر أيضاً وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو والسيدة عباس على إحاطتيهما الشاملتين.

تدرك اليابان أنه لا يمكن تحقيق السلام والأمن المستدامين على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية إلا من خلال المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية لبانيات السلام عبر الأجيال، بما في ذلك الشباب.

أولاً، أود أن أعرض مثلاً على الجهود المبذولة على المستوى المحلي. خلال رئاسة اليابان للمجلس في آذار/مارس، دعونا السيدة شارون باغوان رولز، وهي بانية سلام من فيجي، لتقديم إحاطة إلى المجلس في المناقشة المفتوحة التي عقدها بعنوان ”بناء السلام والحفاظ على السلام: تعزيز منع نشوب النزاعات - تمكين جميع الجهات

بعض التقدم. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة أمام التنفيذ الكامل لتلك الأطر. إن التحديات العالمية الأخذة في التطور، التي تشكلها النزاعات المسلحة والفقر المدقع وتزايد أوجه عدم المساواة، تعقد جهودنا للنهوض بتلك الخطط البالغة الأهمية. إن دعم المرأة في مجال بناء السلام ضروري لتحقيق الاستقرار الدائم والقدرة على الصمود. يجب أن يكون هدفنا هو المساواة بين الأجيال، وليس فقط المساواة بين الجنسين، مع تقدير مساهمات النساء والشباب في عمليات السلام. يجلب الشباب، وخاصة الشابات، الطاقة والإبداع الضروريين لتشكيل جهود السلام المستدام. ومشاركتهم أمر أساسي لضمان بناء سلام شامل وفعال.

ولترجمة الإرادة السياسية إلى عمل ملموس يجب أن نعزز الحوار بين الأجيال والشراكات بين النساء بناة السلام. ويمكن تحقيق ذلك من خلال التدابير التالية.

أولاً، يجب أن نعتد نهجاً متكاملًا يشمل جميع أصحاب المصلحة المعنيين - مثل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني - من أجل تعزيز دور المرأة في السلم والأمن.

ثانياً، يجب علينا تعزيز سياسات المساواة بين الجنسين ووضع برامج شاملة لتمكين المرأة وحمايتها، لا سيما في مناطق النزاع.

ثالثاً، يجب أن نشجع المشاركة الفعالة للشباب في عمليات صنع القرار وبناء السلام، بما يضمن أن تكون أصواتهم محورية في تشكيل مستقبل السلم والأمن.

رابعاً، يجب أن ندعم برامج بناء القدرات والبرامج التعليمية لتسهيل نقل المعرفة بين الأجيال، وضمان إكساب خبرات كبار السن للقادة الأصغر سناً.

خامساً، يجب علينا النهوض بتمكين المرأة من خلال وضع سياسات شاملة تدمج قيادتها في جميع جهود تحقيق السلم والأمن.

لقد قطعت الجزائر خطوات كبيرة في دعم المرأة كعنصر رئيسي للسلام، على الصعيدين الوطني والإقليمي. وتماشياً مع التزامنا بالقرار

الحوار والتعاون بين بانيات السلام عبر الأجيال ومن خلفيات متنوعة. نهدف إلى بناء الجسور التي تعزز تأثيرها الجماعي في العمل على تحقيق السلام المستدام.

وعلى الرغم من أن فترة ولاية اليابان الحالية في مجلس الأمن ستنتهي قريباً، فإننا سنواصل تعزيز الحوارات والشراكات عبر الأجيال لكفالة الاستماع الفعال لأصوات بانيات السلام من جميع الأجيال وإدماج مساهماتهن بشكل كامل. ولتحقيق هذه الغاية، ندعو إلى الاستفادة من الدور الاستشاري للجنة بناء السلام. إذ يمكن للجنة بناء السلام أن تجمع بين جهات فاعلة متنوعة، بما في ذلك المجتمع المدني وبنيات السلام، لإثراء مداورات مجلس الأمن. ومن خلال طلب مدخلات ومشورة لجنة بناء السلام يمكن للمجلس أن يدمج بشكل أفضل أصوات تلك الجهات الفاعلة المتنوعة وأن يفكر في الجهود والمبادرات العابرة للأجيال على أرض الواقع.

وفي الختام، فإن تعزيز السلام المستدام يتطلب منا تمكين النساء بناة السلام وإعلاء أصواتهن وتعزيز التعاون بين الأجيال على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية. ومن خلال إنشاء منصات للحوار والاستثمار في بناء القدرات ودعم المبادرات المبتكرة يمكننا إطلاق الإمكانيات الكاملة للنساء بناة السلام عبر الأجيال. ويمكننا معاً أن نرسي الأسس لعالم أكثر سلاماً واستدامة.

السيد قواوي (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): اسمحو لي، سيدي الرئيسة، أن أبدأ بتهنئتك على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر، وأن أؤكد دعمنا لكم. كما أود أن أهني المملكة المتحدة على رئاستها الناجحة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. أشكر الولايات المتحدة على عقد هذه الإحاطة الهامة، وأشكر السيدة ديكارلو على ملاحظاتها الثاقبة. كما استمعنا بعناية إلى ملاحظات ممثلة المجتمع المدني.

منذ اتخاذ القرار 1325 (2000)، الذي يؤكد على الدور الحيوي للمرأة في منع النزاعات وإدارتها وحلها، إلى جانب القرار 2250 (2015)، الذي يتناول الشباب والسلام والأمن، شهدنا إحراز

في هايتي والقوى الإرهابية العائدة للظهور في منطقة الساحل في غرب أفريقيا كلها تشكل تهديدات خطيرة على حياة وسلامة النساء والفتيات.

في غزة على وجه الخصوص، حيث يستمر القتال منذ 14 شهراً، قُتل أكثر من 44 ألف فلسطيني، 70 في المائة منهم من النساء والأطفال، ويكافح أكثر من مليوني شخص للبقاء على قيد الحياة في جحيم على الأرض، من بينهم أطفال ينتظرون إ طعامهم، ونساء حوامل في حالة يرثى لها، ومسنون بحاجة إلى رعاية طبية. عندما تكون الحياة والبقاء غير مضمونين، فما الذي يمكن مناقشته؟ لا ينبغي أن تكون مناقشات مجلس الأمن للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن مناقشات من أجل اللياقة السياسية أو التصريحات الصوتية. بل ينبغي لها أن تتوصل إلى تدابير ملموسة وعملية. وتتمثل الأولوية القصوى في هذا الصدد في تعزيز وقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية. فبدون تهيئة الظروف الملائمة لأمن المرأة لن تكون مناقشات المجلس أكثر من مجرد تفاوهات فارغة بالنسبة للنساء اللاتي عانين بشكل كبير جداً بسبب الحرب والنزاع. إننا نكرر دعوتنا لجميع أعضاء المجلس إلى الوقوف متحدين في دعم سلطة آليات المجلس وقراراته، ودعم الإجراءات القوية التي يتخذها المجلس لتأمين وقف فوري لإطلاق النار في غزة وإعادة إحلال السلام.

وتقع على عاتق كل دولة مسؤولية تعزيز تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وصون وحماية حقوق المرأة ومصلحتها. إن الصين مدافعة عالمية نشطة عن حقوق المرأة وممارسة ثابتة وحازمة لهذه الحقوق. والصين ملتزمة بتهيئة بيئة سلمية لبقاء المرأة وتطورها.

نحن نصر على التسوية السياسية لقضايا البؤر الساخنة ولننترم دائماً بتيسير محادثات السلام وحل النزاعات والخلافات بالوسائل السلمية والدبلوماسية. وتشارك الصين بنشاط في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وقد أرسلت ما مجموعه أكثر من 50 ألفاً من حفظة السلام - لتصبح بذلك أكبر دولة مساهمة بقوات بين الأعضاء الدائمين في المجلس. وقد قامت أكثر من 1 000 من حفظة السلام الصينيات بأداء واجباتهن بإخلاص في الدوريات وإزالة الألغام ومهام أخرى، مما جلب الأمل في إحلال السلام في مناطق النزاع.

1325 (2000)، اعتمدنا خطة عمل وطنية في تموز/يوليه 2023، مع التركيز بقوة على تحسين إدماج المرأة في عمليات صنع القرار. علاوة على ذلك، نحن ندرك أنه من خلال تمكين الشباب، بما في ذلك الشابات، فإننا نضمن أن تكون جهود تحقيق السلام في المستقبل شاملة للجميع وتطلعية وملبية لاحتياجات الأجيال القادمة. إن إنشاء المجلس الأعلى للشباب في الجزائر في عام 2021 يجسد التزامنا بمنح الأجيال الشابة صوتاً مسموعاً في صياغة السياسات ومبادرات السلام. وقبل أن أختتم، يجب أن أتطرق إلى الوضع المدمر في غزة. لقد ألحق النزاع الدائر فيها خسائر فادحة بالنساء والشباب والأطفال، وذلك نتيجة الانتهاكات الفظيعة لحقوقهم. إننا نكرر دعوتنا إلى وقف فوري وغير مشروط ودائم لإطلاق النار في غزة، بما يضمن حماية جميع المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال.

السيد فو كونغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أبدأ بتهنئة الولايات المتحدة على توليها الرئاسة هذا الشهر، وتهنئة المملكة المتحدة على رئاستها الناجحة في الشهر الماضي. وأشكر وكالة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها. كما استمعت باهتمام إلى البيان الذي أدلت به ممثلة المجتمع المدني.

لقد عقد مجلس الأمن هذا العام خمس جلسات بشأن المرأة والسلام والأمن، تمت خلالها مناقشة حماية أمن المرأة، ودعم التمكين الاقتصادي لها، وتعزيز المساواة بين الجنسين مناقشة مستفيضة. وقد أوضحت الصين موقفها ومقترحاتها بشكل كامل في هذا الصدد.

يصادف العام المقبل الذكرى السنوية الثلاثين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عُقد في بيجين والذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000). يجب على المجتمع الدولي أن يعمل بحس أكبر من الإلحاح لترجمة توافق الآراء والالتزامات إلى أفعال من أجل تحسين وضع المرأة وحماية حقوقها ومصلحتها بشكل فعال.

في الوضع الدولي الحالي المتقلب، تعاني أكثر من 600 مليون امرأة وفتاة من آثار النزاعات والحروب. إن عنف العصابات المتفشي

في سبتمبر/أيلول تم في الأمم المتحدة إطلاق الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عقد في بيجين. وبوصف الصين البلد المضيف لمؤتمر بيجين فقد أطلقت مبادرة لتنظيم مؤتمر قمة عالمي آخر للمرأة في العام المقبل. ونحن على استعداد لمواصلة العمل مع جميع الأطراف لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بطريقة متساوية وشاملة للجميع ومستدامة للنهوض بقضية المرأة على الصعيد العالمي.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الولايات المتحدة

على تنظيم جلسة اليوم وأشكر مختلف المتكلمين على بياناتهم.

من خلال القرارات العشرة التي اتخذها في إطار الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تعهد مجلس الأمن بالتزام تجاه الأجيال الحالية والمستقبلية من النساء والفتيات. وبينما نستعد للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للقرار 1325 (2000) والذكرى السنوية الثلاثين لإعلان ومنهاج عمل بيجين، أود أن أوضح نقطتين.

أولاً، إن تزايد انتهاكات حقوق النساء والفتيات في النزاعات المسلحة له تأثير كبير على الأجيال الحالية والقادمة. فالعنف الجنسي والجنساني، الذي يتزايد في النزاعات المسلحة في السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وهايتي وأوكرانيا وبورما والشرق الأوسط وأجزاء أخرى من العالم، يشكل تهديداً غير مقبول لرفاه النساء والفتيات. إن له عواقب مؤلمة، وتستمر وصمة العار من جيل إلى آخر. ويذكرنا بذلك سعي النساء الأيزيديات لتحقيق العدالة، بعد 10 سنوات من الإبادة الجماعية.

وفي غزة، بعد الجرائم التي ارتكبت في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 وراح ضحيتها العديد من النساء، كانت عواقب الحرب اللاحقة على النساء وخيمة. إن الهجمات على المدنيين والحرمان وتدمير المساكن والبنية التحتية الأساسية والخدمات الصحية تشكل تهديداً طويل الأمد لحياة جميع السكان، وفي المقام الأول النساء والفتيات.

في أفغانستان، سياسة عزل المرأة الأفغانية والانتهاك المنهجي لحقوقها التي انتهجتها حركة طالبان لأكثر من ثلاث سنوات قد أدت إلى حرمان جيل كامل من المستقبل.

وتلتزم الصين بتوليد زخم داخلي لتمكين المرأة اقتصادياً. ففي وسط أفريقيا، ساعدت حظائر الفطر ومزارع الدواجن وحظائر الماشية التي بُنيت بمساعدة صينية النساء المحليات في السير في طريق التخفيف من حدة الفقر وتحقيق الازدهار. وفي جزر سليمان، أتاحت قوارب الصيد وأسواق المزارعين التي بُنيت بمساعدة الصين فرصاً جديدة للنساء المحليات لينعن بالرخاء. وفي أفغانستان، استثمرت الشركات الصينية في مصانع للنسيج وشيدتها من أجل توفير فرص عمل للنساء الأفغانيات ومساعدتهن على تحقيق الاستقلال الاقتصادي.

كما تدعو الصين الحكومة الأفغانية المؤقتة إلى إيلاء الاعتبار الواجب للشواغل المشروعة للمجتمع الدولي واتخاذ الخطوات اللازمة لضمان الحقوق الأساسية للنساء والفتيات بشكل فعال. تلتزم الصين بتوفير ضمانات قوية لتحسين معيشة المرأة. لقد أوفدنا فرقاً طبية إلى 48 دولة أفريقية، وأرسلنا سفينة مستشفى السلام في 12 رحلة وقمنا بالعديد من رحلات "تفتيح البصر" بهدف تحسين العلاج المحلي لإعتام عدسة العين. تساعد كل هذه المبادرات في توفير الخدمات الطبية للنساء والأطفال المحليين.

وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) أنشأنا جائزة تعليم الفتيات والنساء وساعدنا بلدانا نامية على تنفيذ 100 مشروع لصحة الأم والطفل و 100 "مدرسة سعيدة". وقمنا بتدريب أكثر من 200 ألف امرأة موهوبة في أكثر من 180 دولة ومنطقة. إن الصين ملتزمة ببناء شراكات من أجل تنمية المرأة. ونحن ندعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات أخرى في مساعدة النساء في البلدان النامية، لا سيما في مناطق النزاع، على التصدي بفعالية للفقر والتخلف وسد الفجوة الرقمية بين الجنسين.

لقد أنشأنا قاعدة التبادل والتدريب للتعاون العالمي لتنمية المرأة، وكثفنا تعاوننا مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، من خلال منتدى التعاون الصيني الأفريقي ومنظمة شنغهاي للتعاون ورابطة أمم جنوب شرق آسيا وأطر أخرى، وأنشأنا منصات للتبادل والتعاون النسائي من أجل تعزيز تمكين وتطوير المرأة.

أشكر وفد الولايات المتحدة على عقد هذه الجلسة بشأن موضوع يعتز به بلدي كثيراً باعتباره إحدى أولوياته السياسية الرئيسية. وأشكر وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو والسيدة تهاني عباس على إحاطتيهما الثاقبتين.

إن التقرير السنوي الأخير للأمين العام للأمم المتحدة عن المرأة والسلام والأمن (S/2024/671) يرسم صورة محفزة للتفكير عن المكاسب والتحديات التي تواجه المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع. وعلى الرغم من المساهمات التي لا يمكن إنكارها التي تقدمها المرأة في بناء السلام وحل النزاعات، على كل من الصعيدين المحلي والعالمي، وعلى الرغم من تأثير المرأة بشكل غير متناسب بالنزاع والعنف والسياسات التقييدية، إلا أن مشاركتها في عمليات السلام تظل محدودة. ونود في هذا الصدد أن نسلط الضوء على سياسة الاتحاد الأفريقي المنقحة لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاع، والتي تتضمن ركيزة مخصصة لدور المرأة في إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاع كخطوة إقليمية إيجابية إلى الأمام، مما يضمن بشكل فعال المشاركة النشطة والمجدية للمرأة في منع النزاعات وإدارتها وحلها، بما في ذلك مفاوضات السلام.

وفي المنتدى الإقليمي الرفيع المستوى لنساء منطقة البحيرات الكبرى الذي عُقد مؤخراً في أكتوبر/تشرين الأول، انخرطت النساء مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بمن فيهم سعادة السيد خواو مانويل غونسالفيس لورينسو، في وضع مسارات لتركيز تدخلهن ومشاركتهن في عمليتي نيروبي ولواندا للسلام الجاريتين في المنطقة.

يعد القرار 1325 (2000) معياراً عالمياً ثورياً يضع الإدماج في صميم منع نشوب النزاعات. ولكن بالنسبة للشابات فإن هذه المُثُل قد تبدو حلمًا بعيد المنال في كثير من الأحيان، حيث يواجهن أشكالاً متداخلة من التمييز على أساس الجنس والعمر. عندما نطالب بإشراك الشابات في صنع القرار أو في تشكيل مستقبل مجتمعاتهن أو في بناء السلام، علينا أن نفهم ونذكر أن الكثير من الأشياء الفظيعة التي

وللتصدي لذلك، يجب على المجلس أن يتبنى نهجاً قائماً على القانون ومكافحة الإفلات من العقاب، مع دعم المحاكم الوطنية والدولية. ولمواجهة هذا الوضع العاجل يجب دعم صناديق ومنظمات المجتمع المدني. تساهم فرنسا في الصندوق العالمي للناجيات من العنف الجنسي الذي أنشأته نادية مراد ودينيس موكويغي في عام 2019. وتقوم فرنسا من خلال صندوق دعم المنظمات النسوية بحشد 250 مليون يورو خلال الفترة 2023-2027.

أما نقطتي الثانية فتتعلق بمساهمة المرأة في حفظ السلام، والتي هي عنصر أساسي في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. إن بناء مجتمعات أكثر شمولاً واستقراراً على مر الأجيال أمر ضروري. فيجب تعزيز مشاركة المرأة في محادثات السلام، ويجب أن تتضمن جميع اتفاقات السلام أحكاماً بشأن المساواة بين المرأة والرجل. إنني أفكر في عملية السلام في كولومبيا وحتى في بورما.

وبالشراكة مع الأمم المتحدة، استثمرت فرنسا على مدى السنوات الثلاث الماضية أكثر من مليون دولار لتدريب ضابطات وإنشاء مناصب لمستشارين عسكريين في الشؤون الجنسانية في إدارة العمليات. إننا نؤيد التوصية العامة رقم 40 بشأن التمثيل المتساوي والشامل للمرأة في عمليات صنع القرار، والتي اعتمدتها مؤخراً اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وتناشد فرنسا جميع الدول التوقيع والتصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتؤيد فرنسا الوعد المشترك من الأمين العام بإفساح مجال أكبر للمرأة في عمليات الوساطة.

وستواصل فرنسا، من خلال تنفيذ خطة عملها الوطنية الثالثة، اتخاذ إجراءات من أجل الأجيال الحالية والقادمة من النساء والفتيات، وضمن احترام حقوقهن. هذا هو هدف دبلوماسيتنا النسوية.

السيد سوا (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكر المملكة المتحدة على حسن إدارة رئاستها في تشرين الثاني/نوفمبر، وأن أهنيء الولايات المتحدة على توليها الرئاسة لهذا الشهر الأخير من عام 2024. وينبغي أن يطمئنوا إلى دعم سيراليون وتعاونها. كما أود أن

ذلك التعاون بين الأجيال، وتحديدًا مع الشابات، يجب أن نضع تدابير قوية لتحقيق ذلك، وإلا سيبقى هذا الأمر مجرد كلام. إن المشاركة الهادفة ليست مشاركة رمزية - ولا هي لمجرد كونها امرأة أو مجرد كونها شابة.

النهوض بالمشاركة الفعالة للمرأة يتطلب أكثر من أطر معيارية. إنه يتطلب دعمًا سياسيًا وماليًا ولوجستيًا عمليًا للجماعات والصناديق والمبادرات النسائية الأخرى. وقد كانت هناك أمثلة قليلة على مبادرات لإشراك الشباب في بناء السلام، على سبيل المثال في جنوب السودان، حيث عمل مشروع تابع لصندوق بناء السلام مباشرة لأول مرة مع أعضاء في عصابات شبابية للحد من العنف وانعدام الأمن، ولتمكين الشابات والشبان من أن يصبحوا عناصر لإحلال السلام في مجتمعاتهم. ومع ذلك، لا يزال لدينا ما لا يكفي من الأمثلة على هذه الجهود لمحاكاة الممارسات الجيدة أو تحسينها. يجب أن نتمدّد التعرف على عوامل تعزيز نظام بيئي يفضي إلى تعاون ناجح بين الأجيال. وقد أظهرت الدراسات أن أول هذه العوامل هو الاحترام المتبادل وتقدير الخبرة.

ويبدو أن العامل الحاسم الآخر الذي ينهض ببناء السلام بين الأجيال هو الثقة والعلاقات الفردية الهادفة. الوقت والنية مطلوبان لكي يكون ذلك مستداماً على المدى الطويل. كما أنه من الأهمية بمكان إيجاد مساحة على المستويين الوطني والدولي يمكن فيها سماع صوت النساء، والشابات خصوصاً، والإقرار بأن النساء والشباب ليسوا مجموعات متجانسة، واعتماد نهج مختلفة للمشاركة. وتهيئة المجال تعني أيضاً إدراك أن بناء السلام من النساء والشباب على حد سواء ومبادرات بناء السلام بحاجة إلى تمويل أفضل وتمويل مباشر. كما يمكن استخدام المرونة في التمويل كوسيلة للتعاون من أجل تعزيز بناء السلام عبر الأجيال. وتعني هذه المرونة أن الجهات المانحة بحاجة إلى أن تكون خلاقية من خلال التفكير فيما يتجاوز النهج القائم على المشاريع وتخصيص أموال مباشرة كافية على المدى الطويل، وذلك بهدف إنشاء أو تطوير مؤسسات مستدامة للقيادة التحويلية.

كما يمكن للحكومات أن تؤدي دوراً في تعزيز التعاون بين الأجيال. إن لدى سيراليون أغلبية سكانية من الشباب والنساء. ونحن

تحدث للنساء، في الحرب أو حتى في ما يسمى بالبيئات السلمية، تؤثر بشكل غير متناسب على المراهقات والشابات. وسواء كنا نتحدث عن العنف الجنسي، أو الزواج القسري، أو العنف المرتبط بالتوليد، أو عمليات الاختطاف، أو الاتجار بالبشر، أو فقدان التعليم، أو زيادة عبء الرعاية، فإن غالبية الضحايا من المراهقات والشابات.

لقد شهدنا في السنوات الخمس الماضية شابات يشاركن في أنشطة مختلفة تهدف إلى إحلال السلام والتغيير الاجتماعي في جميع أنحاء العالم ويفعلن ذلك حتى في مواجهة الخطر والقمع الشديدين. لقد شهدنا شابات يناضلن من أجل السلام والديمقراطية والمساواة بين الجنسين في العديد من البلدان المتأثرة بالنزاعات. وتُظهر الأبحاث أن مشاركة المرأة في الصفوف الأمامية لتلك الجهود ترتبط ارتباطاً وثيقاً بفرصة استخدام حركة اجتماعية لأساليب غير عنيفة ونجاحها في ذلك. إن النهج التعاونية التي تعطي الأولوية للمساواة بين الجنسين منذ البداية، بما في ذلك تحليل النزاعات المراعي للمنظور الجنساني والتخطيط التشاركي ونظم الرصد والتقييم القوية، هي أمر أساسي لضمان المشاركة الفعالة للمرأة في جميع مراحل عمليات السلام.

ومع ذلك، تتطلب منا القيادة التحويلية بين الأجيال أن نذهب إلى أبعد من ذلك. إنها تبدأ أولاً بالإقرار بأهمية مشاركة المرأة في بناء سلام مستدام ودائم. وتقارير مثل تقرير "بناء السلام عبر الأجيال بين النساء: الاستفادة من قوة التعاون"، الذي نشره معهد جون ب. كروك للسلام والعدالة، أظهرت أن

"التعاون بين الأجيال يرتبط بالتماسك المجتمعي الأقوى؛ وتحسين التفاهم بين الفئات السكانية الأصغر والأكبر سناً؛ والمشاركة الأكبر لكبار السن والشباب والأطفال في تنمية المجتمع؛ وانخفاض الخوف من الجريمة".

يعد التعاون العابر للأجيال مع المدافعات عن السلام وسيلة مهمة لضمان أن تؤدي النساء الشابات دوراً هادفاً في تشكيل الحاضر وكسب المستقبل، لكنه لن يحقق الأثر المرجو إذا وصلنا قصره على جلب الشابات فقط إلى مساحات التشاور على هامش عملية صنع القرار الفعلي. وعندما نتحدث عن المشاركة الهادفة للمرأة، بما في

مؤكدّة بذلك من جديد التزام البلد بالنهوض بمشاركة المرأة في بناء السلام والقيادة والتنمية الوطنية.

وأود أن أختتم بالتشديد على أن سيراليون تظل ثابتة في التزامها بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ونحن ندرك الحاجة إلى مزيد من التعاون العابر للأجيال فيما بين النساء بناء السلام والمنظمات الدولية والحكومات الوطنية والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين في تحقيق الأهداف الكاملة للقرار 1325 (2000). وعلى هذا النحو، أدخلنا المساواة بين الجنسين وإدماج الشباب في جميع خططنا الوطنية، مع إدراكنا الواضح بأن تحقيق أهدافنا الإنمائية الوطنية لن يكون ممكناً من دون ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة 11/55.

ندرك أن إشراك أصحاب المصلحة المتنوعين من النساء يعني إشراك النساء الأكبر والأصغر سناً على حد سواء. وفي الأساس، يجب ألا يكون للمرأة رأي في تطوير وتنفيذ عمليات السلام أثناء النزاع وبعده فحسب، بل ويجب أيضاً أن تشارك بفعالية في أنشطة التنمية الوطنية التي تساعد على تقادي نشوب النزاعات. ومن الضروري في هذا الصدد وضع خطط عمل وطنية تسترشد بالأطر الإقليمية والعالمية. وهذا يتماشى مع أدوات مثل إطار النتائج القاري للاتحاد الأفريقي، والنهج الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي المعني بالمرأة والسلام والأمن، وخطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ القرار 1325 (2000)، والتي تساعد على ضمان اتخاذ إجراءات متسقة على جميع المستويات. وفي هذا الصدد، أطلقت سيراليون في 3 تشرين الأول/أكتوبر الجيل الثالث من خطة عملها الوطنية لتعزيز دور المرأة في السلام والتنمية،